مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٥٨٩

الجمعة، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيدة شولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/422)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/422)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استنادا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/422 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

والآن أعطي الكلمة للسيد ابراهيم غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على الفرصة المتاحة لي لموافاة المجلس بإحاطة إعلامية عن الحالة في دارفور.

معروض على المجلس أحدث تقرير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، وهو يتضمن موجزا عن التطورات التي حصلت في دارفور، بما في ذلك مستجدات مفاوضات الدوحة، والعملية السياسية داخل دارفور، وعما اضطلعت به العملية المختلطة من عمليات وعن انتشارها.

لقد أحرز تقدم ملموس في مفاوضات الدوحة منذ أن وافيتُ المجلس بإحاطة إعلامية في اجتماعه في الخرطوم يوم ٢١ أيار/مايو من هذا العام. ويعرف الحاضرون جميعا أن مؤتمر جميع الأطراف الدارفورية صاحبة المصلحة قد عقد في الدوحة، بقطر، من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو. وقد جمع المؤتمر بين أكثر من ٥٠٠ مندوب يمثلون مختلف أصحاب المصلحة في دارفور، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون وممثلو المجتمع المدني وحكومة السودان ومسؤولون رسميون منتخبون وزعماء العشائر والدارفوريون في الشتات.

وقد دعمت العملية المختلطة الحدث بتيسير اختيار ٢٤٥ من ممثلي المجتمع المدني وتنقلهم داخل دارفور وإيفاد أفراد من العملية المختلطة إلى الدوحة لتأدية مهام رئاسة اللجان وعرض التقارير والعمل بصفة مقررين.

وقد كانت الحصيلة الرئيسية للمؤتمر تبني أصحاب المصلحة لمشروع ”وثيقة الدوحة للسلام في دارفور“ باعتباره أساسا للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية شاملة في دارفور تشمل الجميع. وفي ١٤ تموز/يوليه، شاركتُ، بصفتي ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، في احتفال أقيم في الدوحة وقّعت فيه حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان على وثيقة الدوحة من أجل السلام في دارفور. وذلك الاحتفال، الذي ترأسه أمير دولة قطر، شاهده رؤساء جمهوريات تشاد وإريتريا وبوركينا فاسو والسودان، وكذلك كبار ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من بين شخصيات مرموقة أخرى.

اسمحوا لي بأن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن امتناني لصاحب السمو، الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، ولدولة قطر، على سخائهما والتزامهما بعملية سلام دارفور. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري لالتزام الوزير القطري أحمد بن عبد الله آل محمود، ووزير الخارجية جبريل باسولي، ولجهودهما التي لا تكل في سبيل مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل للسلام في دارفور يشمل الجميع.

في ٦ تموز/يوليه من هذا العام، طلبت مني الأمم المتحدة أن أتولى، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، دور كبير الوسطاء المشترك المؤقت. وبهذه الصفة أود أن أبلغ المجلس بأنه لئن كان توقيع الطرفين على وثيقة الدوحة من أجل السلام في دارفور يعتبر خطوة هامة في سبيل البحث عن سلام واستقرار مستدامين في دارفور، فإنني أرى أن تحديات صعبة كثيرة ما زالت قائمة. ومن هذه التحديات أولا، كيف نواصل الاتصالات مع الحركات المسلحة التي رفضت التوقيع على الاتفاق وهي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي، وكيف نحصل على اتفاق مع حكومة السودان فيما يتصل بوقف الأعمال القتالية ثم يعقبه التزام بالنقاش بحسن نية حول كيفية التوصل إلى اتفاق سلام اشتمالي شامل؛ ثانيا، كيف نضمن تملك عملية السلام محليا من قبل الدارفوريين على مستوى القواعد الشعبية من خلال عملية سلام داخلية موثوق بها وشفافة ونزيهة؛ ثالثا، ضرورة تهيئة بيئة تمكينية لتيسير عملية متمركزة في دارفور.

وفيما يتصل بالبيئة التمكينية، أتفق مع ما ذكره المجلس في بيانه الرئاسي في ٢١ نيسان/أبريل (S/PRST/2011/8) من أن عملية سلام متمركزة في دارفور يجب أن تجري في بيئة تضمن مصداقيتها وشرعيتها بكفالة أن تكون جميع الحريات الجوهرية الأساسية المدنية والسياسية للمشاركين مضمونة، بما فيها بصورة خاصة حرية التعبير وحرية التنقل وحرية التجمع، فضلا عن التحرر من المضايقة والاعتقال التعسفي والتخويف والتحرر من تدخل الحكومة والحركات المسلحة. وفي هذا الصدد سيقطع رفع حالة الطوارئ، الذي تعهدت به الحكومة علنا في شهر شباط/فبراير – سيقطع شوطا طويلا صوب الوفاء بمعظم هذه الشروط الأساسية. وهذا جوهري إذا أريد لنتائج عملية السلام المتمركزة في دارفور أن يُعترف بها وأن تحظى بقبول الناس في دارفور، فيوضع حد فعلي للصراع.

هذه ليست بأي حال تحديات سهلة، لكن العمل على تجاوزها جار على قدم وساق. وإن العملية المختلطة ستستغل الفترة الفاصلة لمساعدة أصحاب المصلحة على نشر وثيقة الدوحة من أجل السلام والترويج لها بين السكان في دارفور من أجل توسيع قاعدة الدعم الشعبي لها، فضلا عن إعداد الشعب لعملية السلام المتمركزة في دارفور. وستواصل العملية المختلطة أيضا، بالتكاتف مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين، اتصالاتها مع حكومة السودان حول الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة تمكينية لتسهيل عملية سلام دارفور.

منذ أن وافيت المجلس بآخر إحاطة إعلامية في الخرطوم في أيار/مايو، اشتبكت قوات حكومة السودان وقوات المتمردين في مناطق كتم وكبكابية وشنقل طوباية، في شمال دارفور؛ والضعين والبدو وقلوبي وفينا في جنوب دارفور؛ وغولو ومنطقة جبل مرة في غرب دارفور. وفي شنقل طوباية، هجم جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي، مدعوما من فصيل منشق من حركة التحرير والعدالة، على قوات حكومة السودان في مسعى لاستعادة السيطرة على المنطقة. ومن ناحية أخرى، يحافظ جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة على وجود في لبادو ومهاجرية وشعيرية. وثابرت حركة العدل والمساواة في محاولاتها للتحرك شمالا صوب مليط، في شمال دارفور، من جنوب دارفور، في حين أن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد ما زال يحتفظ بوجود قوي في روكيرو والمناطق الأخرى من شرق وغرب دارفور، في جبل مرة. وتواصل قوات حكومة السودان تحليق طائرات مراقبة وكذلك نشر قوات ومعدات عسكرية في جميع أنحاء شمال وجنوب دارفور.

في ١٤ أيار/مايو و ٢٦ حزيران/يونيه، أعلن زعيما جناحي جيش تحرير السودان ميني ميناوي، وعبد الواحد

نـور، عـن القيـام بأعمـال مـشتركة ضـد حكومـة الـسودان، مـا أضـاف بالتـالي تحـدياً جديـداً للبيئـة الأمنيـة في دارفـور. ستواصـل بعثتنـا رصـد هـده التطورات عـن كثـب بـالنظر إلى آثارها المحتملة على السكان المدنيين، وستواصل تكثيف تنفيـذ إستراتيجيتها القوية لحماية المدنيين.

في الأثنـاء، تـشهد الـصدامات القبليـة – وهـي مـن العوامـل المـساهمة في سـقوط الـضحايا وتـشريد المـدنيين في دارفـور – انخفاضـاً يعـزى لأسـباب أهمهـا الجهـود الـتي تبـذلها جميـع الأطـراف، بـدعم مـن العمليـة المختلطـة، لمعالجـة أسبابها الجذرية. مع ذلك، فقد سُجِّل حادثـان، أحـدهما القتـال الـذي نـشب يـومي ٥ و٦ حزيـران/يونيـه بـين الزغـاوة والتنجر/البرتي/البرقد في مناطق بالقرب من شنقل طوبايـة، في شمال دارفـور، والقتـال الـذي وقـع يـوم ٩ حزيـران/يونيـه بـين السلامات والهبانية في منطقة النضيف بالقرب من مدينة برام، في جنوب دارفور. ويجري عن كثب رصد تنفيذ اتفاق الهدنـة الموقـع في حزيـران/يونيـه ٢٠١٠ بـين النوايبـة والمـسيرية في منطقة زالنجي في غرب دارفور.

بفضل قيام العملية المختلطة بالمتابعة المتواصلة لتـدابير التخفيـف والاسـتجابات القويـة، بالإضـافة إلى آليـات الأمـن والقيـام بالـدوريات الـتي يـتم تـشغيلها علـى نحـو مـشترك بـين العمليـة وحكومـة الـسودان، تقلـصت إلى حـد كـبير حـوادث الهجمـات واختطـاف الـسيارات ضـد الأمـم المتحـدة. غـير أنـه يؤسـفني أن أشـير إلى أنـه بـالرغم مـن الانخفـاض الكـبير، مـن حيث العدد، لـوتيرة الهجمـات علـى حفظـة الـسلام والجهـات العاملـة في المـساعدات الإنـسانية منـذ آخـر إحاطـة إعلاميـة قدمتها إلى المجلس، فإن الهجمات المتفرقـة القاتلـة لا تـزال تقـع. علـى سـبيل المثـال، في ٣٠ حزيـران/يونيـه، هـاجم مـسلحون حافلة تابعـة للعمليـة تقـل خمـسة مـن حفظـة الـسلام في مدينـة الجنينـة بغـرب دارفـور. قتـل أحـد حفظـة الـسلام الإثيـوبيين، وجرح آخر. هذه الأعمـال، الـتي تـشكل جـرائم حـرب، ينبغـي ألا تمر بدون عقاب. في هذا الصدد، تعمل البعثة مع حكومـة السودان على كفالة إجراء تحقيـق كامـل، تعقبـه محاكمـات في حينها لمرتكبي الجريمة، وإنزال العقاب بهم في حال إدانتهم.

بعد حوار متواصل مع حكومة السودان، أُحرز تقـدم فيمـا يتعلـق بمـوظفي العمليـة الـوطنيين اللـذين اعتقلتـهما الـسلطات الحكوميـة ولا تـزال تحتجزهمـا، بـالرغم مـن أحكـام اتفـاق تحديـد مركـز القـوات. أطلـق سـراح الموظفـة الأولى، السيدة حواء عبد الله صالح، في ١٢ تمـوز/يوليـه بعـد ٦٨ يـوم من الاحتجـاز؛ وأطلـق سـراح الموظـف الثـاني، الـسيد إدريـس عبـد الـرحمن يوسـف، المعتقـل في ٢٧ نيـسان/أبريـل، قبـل يـومين، أي في ٢٠ تمـوز/يوليـه، بعـد قـضائه ٨٥ يومـاً في الحجز.

في غضون ذلـك، لا يـزال الإفـلات مـن العقوبـة يمثـل عاملاً مـن عوامـل الإجـرام الموجـه ضـد المـوظفين الـدوليين في دارفـور. غـير أن الإنجـازات الإيجابيـة في هـذه المـسألة تتـضمن إصـدار المحكمـة الخاصـة حكمـاً في ٥ أيـار/مـايو بالـسجن لمـدة عـشر سـنوات بحـق شخـصين لتورطهمـا في اختطـاف عمـال معونـات أجانـب عـام ٢٠١٠ واختطـاف سـيارتين تـابعتين لمنظمة دولية غير حكومية في جنوب دارفـور. ونتمـنى أن نـرى المزيـد مـن هـذه الاعتقـالات والمحاكمـات وإنـزال العقوبـة، حسب الاقتضاء.

قامـت العمليـة بــ ٢٣٬٩٩٩ دوريـة في الفتـرة مـن ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيـران/يونيـه، تعرضـت خلالهـا تحـرك البعثـة بـراً للتقييـد ٦٨ مـرة. ومعظـم الجـولات الـتي تعرضـت للتقييد كانت في مناطق تعتقد الحكومـة أنهـا تـأوي قـوات تابعـة للحركات المسلحة. زادت القوات العسكرية وقـوات الـشرطة التابعـة للعمليـة وتـيرة جولاتهـا الاسـتطلاعية مـن متوسـط ١٣٠ جولـة في اليـوم إلى ١٦٠. وهـدفي، بحـسب تعليمـاتي للقوات العسكرية وقوات الشرطة، زيـادة الجـولات إلى ٢٠٠ يومياً. بالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بـدوريات الطويلـة المـدى والمتوسطة المدى في مواقع جديدة، منها جبل مرة، والحـدود

بين جنوب دارفور وجمهورية جنوب السودان، والأجزاء الشمالية من غرب دارفور. وسنواصل معالجة مسألة السماح لنا بالوصول مع السلطات السودانية والمحاورين الآخرين، ولا نقبل الإجابة بلا حين يتم إيقافنا.

كما أشار تقرير الأمين العام، لا يزال استمرار الصدامات المتقطعة بين القوات الحكومية وقوات الحركات يؤثر سلباً على الحالة الإنسانية، إذ يتراوح عدد المشردين ما بين ٦٠ ألف إلى ٧٠ ألف منذ بداية العام. بالرغم من هذا، أحرزت العملية تقدماً جيداً في تحسين الحالة الإنسانية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في دارفور. فقد رفعت القيود التي فرضتها حكومة السودان في جنوب دارفور بسبب مزاعم وجود حركات مسلحة رسمياً في ١١ حزيران/يونيه، واستأنفت الوكالات الإنسانية عملها. وبالمثل، استؤنف وصول العاملين والإغاثة الإنسانية إلى معسكر كلما للمشردين داخلياً بدون المزيد من القيود.

وكما أطلعت المجلس في أيار/مايو، فإن عملية ''سلة الربيع'' التي تنفذها العملية المختلطة مستمرة، بالتعاون مع الوكالات الإنسانية، في توسيع إمكانية الوصول، ومساعدة الوكالات الإنسانية في إيصال المعونات إلى أجزاء في دارفور ظلت لفترة طويلة يتعذر الوصول إليها. ويشارك في المبادرة، التي أُطلقت في ١ أيار/مايو، عمال معونات يقومون بتقييم الاحتياجات ويقدمون المعونات.

وتعمل عملية ''سلة الربيع'' الآن في شمال وجنوب وغرب دارفور. وتمت زيارة تسعة مجتمعات محلية، الكثير منها في منطقة جبل مرة. وستواصل المرحلة الثالثة لهذه العملية، التي تجري في تموز/يوليه وآب/أغسطس، القيام بأعمال التقييم، لكنها ستركز على زيارة المجتمعات التي سبقت زيارتها من أجل تقديم مواد إغاثة إنسانية هناك حاجة ماسة إليها. ويتضح أثر عملية سلة الربيع، أفضل ما يتضح، من خلال فتح المجال الإنساني، وتنفيذ التقييمات الإنسانية وتقييمات الحماية، وتحسين التنسيق والاتصال والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وبناء العلاقات مع حكومة السودان والحركات المسلحة، وتحسين الاتصالات بالمناطق التي تأثرت في السابق بتقييد إمكانية الوصول.

خضعت حالات العودة الطوعية إلى المناطق التي أصبحت فيها الظروف مؤاتية للمراقبة خلال الأشهر الماضية. في الحقيقة، تقوم العملية المختلطة، بالتعاون مع السلطات المحلية، ومفوضية العون الإنساني السودانية، ووكالات الأمم المتحدة، بتيسير عودة ١ ١٥٠ من المشردين داخلياً من منطقة كبكابية إلى سيهجنة، الواقعة على بعد ١٤ كيلومتراً شمال غرب مدينة كتم. أكمل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام أنشطة التنظيف وإزالة الذخائر غير المنفجرة في المنطقة، وبدأت العودة في ١٠ تموز/يوليه. وتساعد العملية المختلطة بنقل الأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمع، وبتوفير الأمن والمياه للعائدين.

أعتقد أن أعضاء المجلس قد لاحظوا، بعد أن استمعوا إليّ مرات عديدة وأنا أتكلم، التزامي المطلق بتيسير العودة الطوعية للمشردين داخلياً إلى ديارهم، وإخلاصي في ذلك. وكما يعلم الأعضاء، لدينا ١,٨ مليون نسمة، من مجموع ٧ مليون هم سكان دارفور، يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً. في رأيي، هذا الحالة غير طبيعية وغير اعتيادية، ويجب ألا نوافق أبداً على تطبيعها.

في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، انعقد مؤتمر دارفور الدولي للمياه لاستدامة السلام، واشتركت في رئاسته حكومة السودان، والعملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري. وحضر المؤتمر شخصيات حكومية، وممثلون عن الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية، وبعض المانحين. وتعهد المانحون بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل ٦٥ من المشاريع الموافق عليها لإقامة نظام خدمات مياه مستقر وعادل في دارفور. ينبغي ملاحظة أن حكومة السودان تعهدت بمبلغ ٢١٠ مليون دولار لدعم هذه المبادرة. ومرة

أخرى، نعتقد، نحن في العملية المختلطة في إطار عملنا مع فريق الأمم المتحدة القطري، بأن المياه أحد الأسباب الجذرية للصراع في دارفور، والتصدي لها يمكن أن يسهم بالفعل في تحقيق السلام المستدام في ذلك الإقليم.

تواصل العملية المختلطة وحكومة السودان التشاور بصورة وثيقة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار في دارفور. في هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ عن تحقيق تقدم بشأن الحل الانتقالي الذي تم التوصل إليه بخصوص مسألة إذاعة العملية المختلطة. في ٢٦ حزيران/يونيه، أكملت العملية المختلطة الحل الانتقالي مع الهيئة القومية للإذاعة بشأن بث برامج إذاعة العملية المختلطة في إذاعة السلام والمحطات الإذاعية الحكومية في دارفور. يعتبر هذا الاتفاق ترتيباً مؤقتاً ريثما تبت الحكومة في طلبنا الحصولَ على ترخيص للبث الإذاعي. تبث إذاعة العملية المختلطة برامجها لمدة ساعتين يومياً على إذاعة السلام، مع تكرار البث في أوقات ملائمة في المحطات الإذاعية الحكومية في دارفور. بدأ البث في ٣ تموز/يوليه.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بطمأنة المجلس إلى أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستواصل القيام بكل شيء في حدود ولايتها لتيسير عودة السلام والاستقرار إلى دارفور. فالدوريات القوية والمتزايدة سوف تظل القاعدة التي تطبقها البعثة، وكذلك مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنسانية، بغية تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وبخاصة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة.

وفيما يتعلق بعملية السلام ذاتها، فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي، أساساً بقيادة هذه الهيئة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يتمثل في تحديد أفضل السبل لإقناع جميع الجهات الضالعة في الصراع بأن الحل العسكري ليس هو الطريق الصحيح، لأنه إذا كان المسار العسكري هو السبيل إلى الحل، لكنّا وجدنا حلاً منذ زمن بعيد، ونحن لم نفعل ذلك. ومثلما أكد المجلس في بيانه المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه (SC/10291)، ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإبرام اتفاق شامل للسلام في أقرب وقت ممكن على أساس وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور.

أخيراً، هذا ما نحن عليه في الوقت الراهن من منظور العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويحدوني أمل صادق أن يوفر المجلس للعملية المختلطة، بعد مداولاته، دعماً وتوجيهاً قويين خلال هذه المرحلة الحرجة من تنفيذ ولايتها، بحيث يتسنى للبعثة أن تعزز المكاسب الأخيرة التي تحققت، ولاسيما بشأن حماية المدنيين والحصول على المساعدات الإنسانية وإيصالها. ونأمل أيضاً أن يتمكن المجلس من تأييد وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور. إن هذه الوثيقة ليست مثالية، ولكنها توفر على الأقل إطاراً لإحلال سلام شامل وجامع. ومن المحتم إحلال السلام الآن، لأن شعب دارفور عانى الأمرّين لفترة طويلة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غامباري على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠.